الحياة
٨٩/٧/١٨

لبنان (٣): زمان الطائفية... ومكانها

غسان سلامة

■ لعل الطائفية، فلنلغها اليوم قبل غد. وعندما تصبح الطائفية «سياسية»، فالالغاء يصبح ضرورياً وملحاً. وكيف؟ عجيب أمر المتناحرين في لبنان وكلهم تجلببوا بطوائفهم حتى الاتخام، ومن هناك راحوا يطالبون بالغاء الطائفية اللعينة فوراً ان امكن وعلى مراحل ان تعذر الأمر. فلنبدأ بالنصوص، ومنها للنفوس، فيرتاح البلد ونرتاح. ولكن كيف؟ بطمر الميثاق الوطني الذي عفى عليه الزمن، وعلاه الغبار وتعبت منه الأذهان، وبازالة قواعد التوافق الهش... او هكذا يريدوننا ان نتوهم.

في مجال الطائفية، كما في مسالة صلاحيات رئيس الجمهورية، شكل الاتفاق الثلاثي قطيعة جذرية مع الماضي. فالاتفاقات الحاصلة قبله كانت تقبل بتعديلات جزئية على الجهاز الطائفي، في الادارة العامة او الجيش. وبينما حاولت الوثيقة الدستورية (١٩٧٦) ان تبدأ بفتح الادارة العامة امام منطق المعرفة والخبرة دون غيره، فهي قد كرست في الآن نفسه طائفية الرئاسات الثلاث على راس هرم الدولة. وهكذا فعلت حكومة ما بعد لوزان، ولو ضمناً. اما الاتفاق الثلاثي (١٩٨٥) فهو قفز الى موقع فلسفي آخر، ولو انه موقع غامض، محدد سلباً، لا ايجاباً حين قال بضرورة «الارتقاء من الصيغة الطائفية الى صيغة تضمن الانصهار الوطني في ظل النظام الجمهوري الديمقراطي البرلماني، مروراً في مرحلة انتقال وتدرج نحو اللاطائفية التامة». وكان ان رفض الاتفاق الثلاثي هذا لأسباب كثيرة من اهمها طبعاً هذا الانتقال الحتمي المبرمج من الطائفية.

ان نظرنا في الجدل القائم اليوم، لوجدنا ان المسلمين أميل لنبذ الطائفية، والمسيحيين أميل للتمسك بها. ولكن هل ان هذه الصورة السطحية صحيحة فعلاً؟ هل ان الطائفية مبتغى هؤلاء واللاطائفية مطلب اولائك؟ الواقع ان مسلمي لبنان لم ينادوا يوماً من التذكير بمطالبهم الطائفية، ولا هم تخلوا يوم عنها. والواقع ايضا ان زعماء الثورة على كميل شمعون سنة ١٩٥٨ كانوا يثورون بالذات ضد سوء تقديره للصيغة الطائفية في لبنان وضد محاولته فرض نوع من الاستئثار الذاتي بالسلطة على حساب الطوائف الأخرى.

شرف مبالغ به حقا ان تعتمد الطوائف صيغة اجتماعية فريدة، وجب تكريسها او الغاؤها، فالطوائف بالأساس بنى اجتماعية قديمة ومترسخة اسهمت السلطات الامبراطورية في نشوءها واحترفتها ثم اورثتها للدول الوطنية المعاصرة، هذه الدول الوطنية كانت تفضل لو غابت الطوائف فجاة من الوجود، لكي يصبح الانصهار الوطني، على انغام الموسيقى الالتحثيثية، ممكنا وسريعا. لذلك قامت بعض النخب الحاكمة باتخاذ قرار باعتبار الطوائف منتهية لأنها قررت وقف النظر اليها.

لكن الأمور لا تنتفي مجرد توقفنا عن النظر اليها. والطائفية لم تنته في مصر بمجرد قيام حزب الوفد او بمجرد اللمسات العلمانية ايام الناصرية وهي لم تنته من الوجود، لا في العراق ولا في سورية، ولا حتى بين الفلسطينيين. فالتمايز الطائفي، كالتمايز العرقي هنا، والديني هناك والعشائري في كل مكان، امر حقيقي لا يوجد بمرسوم ولا يلغى باخر. انه تراكم حثيث لنوع من بناء الهوية الذاتية، تقوم به جماعة دون ان تعيه تماما في أول الأمر، ثم تعيه، وتتمسك به، فيصبح عنصرا مكونا من عناصر الهوية الفردية. ان الغاء الطائفية هو بالتالي نبذ لمكون اساسي من الشخصية السياسية لكل مواطن لبناني، وهذا امر جليل حقا، خصوصا ان لم يكن واضح عندنا بماذا ستملأ الفراغ بعد حصوله، ان حصل.

فالشخصية السياسية مركبة بالضرورة، فيها العائلي والجغرافي، والطائفي والوطني، والقومي والديني وما محاولات الأحزاب العصرية، على اختلاف مشاربها، حصر الهوية السياسية باحد العناصر المكونة لها دون غيره، الا نوعاً من الفاشية. لقد حاول الحزب الشيوعي السوفياتي حصر الهوية بالانتماء الطبقي واذ بنا نجد التمايزات العرقية والدينية تنفجر دامية في اواسط آسيا، وحاولت الصين انشاء مركزية صارمة، ومع انفتاح اليوم انفجرت الهويات الاقليمية وبات التنافس بين المقاطعات جاداً كما في السابق. وحاولت حركة القومية العربية طمس الهويات العربية المحلية فاستثارت عودة الانعزاليات المكروهة. الشخصية السياسية مركبة ومعقدة ولا يحق لأي منا ان يقرر اختزالها الى عنصر دون غيره. وبالتالي فمن حق الطائفي ان يبقى كذلك، ومن حق المتدين ان يتدين، وللوطني ان يدافع عن ارضه وللقومي ان يتماهى مع امته المرتجاة. ان الغاء الديمقراطية هي هذا الحق الأساسي بالاحتفاظ بكامل مكونات شخصيتنا السياسية الفردية، وبالتالي اعادة ترتيب هذه العناصر المكونة وفقاً لتفضيلاتنا ولرغباتنا وليولنا فان اراد الماروني التشبث بعصبيته الطائفية فهذا من حقه، وان اراد الشيوعي طمس هذه العصبية واحلال تحزب عصري مكانها فمن حقه ايضاً.

اختزال الشخصية اللبنانية

لذلك فالمطالبة بالغاء الطائفية السياسية يثير تحفظاً مشروعاً عند الكثير من اللبنانيين، لأنه بالطبع يخفي اهدافاً اخرى، وفي الأساس لأنه يلغي الحق الطبيعي بالتعبير عن الذات السياسية، كل وفقاً لارادته. ولكن جنوح الميليشيات الطائفية، بالمقابل، لاختزال الشخصية السياسية اللبنانية الى عنصرها الطائفي فحسب، هو نوع من تغليب الجزء على الكل، وممارسة فاشية ايضا، فحق الطائفي بطائفيته يساوي حق غيره بالمطالبة بالمواطنة، وباعتبار الطوائف بنى اجتماعية جزئية، قابلة للتعديل، غير دائمة، وغير ثابتة الحدود، ولقد عرف لبنان حالات متكررة من الانتقال الفردي او الجماعي من طائفة الى اخرى، وعرف لبنان ايضاً حالات كثيرة، فردية وجماعية، لمواطنين شاؤوا نبذ العنصر الطائفي من شخصيتهم السياسية. لكن النظام القائم ارغمهم على الدخول الالزامي في شبكته الطائفية الضيقة، من قانون الأحوال الشخصية الى الاقتراع، مروراً بالحصول على وظيفة او منصب سياسي.

من هنا المازق بالذات، تغليب الجزء الطائفي على الكل السياسي من جهة، ونفي غير مبرر لحق التمسك بالهوية الطائفية من جانب آخر، حق الاختلاف الجماعي من جهة، والتهويل بالديمقراطية العددية من جهة اخرى. اين المخرج؟ كثيرون هم اللبنانيون الباحثون عن حل توفيقي كالقول بطائفية السياسة وبلا طائفية الادارة مثلاً، او القول بوجوب تمثيل اللبنانيين في مجلسين تشريعيين، من خلال مؤسستين متجاورتين، الأولى تمثل اللبنانيين كمواطنين افراد، والثانية تمثلهم كاعضاء في جماعات طائفية متمايزة، وهناك حل وسطي آخر يقضي بالجمع بين الميل للخروج من الشبكة الطائفية وبين قدر من اللامركزية يبقي للطوائف مجالا جغرافياً للتعبير عن ذاتها محلياً بين المؤسسات الموحدة تسير نحو الانعتاق من القيد الطائفي. ويقيني ان هذه الحلول الثلاثة قابلة للتطبيق، وجديرة بالتامل. اذ يجب التفكير جدياً باعتبار الأهلية العنصر الوحيد في الادارة العامة، ومن الطبيعي الابقاء على الهوية التقليدية (بما فيه الطائفية) لمختلف المناطق، ويمكن التفكير بمجلسين احدهما طائفي والآخر لا.

هذه الحلول الثلاثة للعقدة الطائفية تشكل على الأرجح انطلاقة مقبولة وواقعية نحو عقد اجتماعي جديد بين اللبنانيين، لكن العمل في مجال الثقافة السياسية المهيمنة في لبنان، بهدف تطويرها بعد اخراجها من مازق الكذب المتبادل، مهم ايضاً بل واساسي، فمن غير المعقول ان يمارس اللبنانيون، وبحماسة فائقة، كل اساليب التنافس الطائفي، وذلك خلال فترة تجاوزت الستين او السبعين سنة، بينما هم يستمرون بالكلام عن «الطائفية البغيضة» ويرمونها بالجمر، ومن غير المعقول ان يبقى اللبناني اسير ثقافة وطنية تعطى له رسميا وثقافة طائفية يتشربها بالسر، ومن غير المعقول ايضا ان نصور للأجيال الجديدة ان طوائفنا قد دخلت في «لبنان الكبير»، وهي الآن تخرج منه نقية طاهرة كما دخلت، وكان هذه الطوائف، القديمة في بنيتها، لم تنم وتتطور وتلقى الاعتراف بها من خلال الدولة الوطنية وبفضلها.

فهذه الدولة القائمة منذ ١٩٢٠ قد احسنت بالاعتراف بالطوائف، واحسنت بالاقرار العلني انه ليس من سياسة واقعية في لبنان تتجاهل البعد الطائفي، واحسنت بعدم اللجوء للتجاهل السطحي للطائفية كما حصل في غير بلد من المنطقة. ففي اعترافها بالطوائف، خطت الدولة خطوة كبيرة نحو تنظيم تعايشها، بل هي سمحت فعلا بقيام الديمقراطية على اساس من احترام الحدود الطائفية، ولو مع رجحية لبعضها على الآخر. فالديمقراطية التي نشأت في لبنان، ونمت، وسمحت لهذا البلد ان يكون طليعياً على غير صعيد، هي نتاج المباشر لاعتراف الدولة بالتعدد الطائفي كحاجز واق يمنع قيام السلطة الدكتاتورية تحت شعار بناء السلطة الوطنية القادرة والفاعلة على مجتمع موحد قسراً واعتراف الدولة بالطوائف ارغم الطوائف على الاعتراف كل واحدة بالأخرى، اي على الاقرار الضمني بحق الاختلاف في الهوية، وفي المعتقد، وحق الاختلاف هذا هو، لا غيره، اساس الديمقراطية وعلى عكس ما ادعى كثيرون، كان لبنان طليعيا، وليس متخلفا، في اقراره بوجود الطوائف، وفي محاولة تنظيم تجاورها.

ولكن الاقرار بوجود الطوائف لا يعني بتاتاً، او هو لا يجب ان يعني تكريس الطائفية كالقانون الأوحد للعبة السياسية. وهذا ما قام به لبنان ايضاً. وسياسيو لبنان تجاوزوا مجرد الاقرار بالطائفية الى تحكيمها في كل شيء، حتى اصبحت الحد السياسي الفاصل، والحكم الأخير. وكان التجاء النخبة السياسية للطائفية كمعيار مطلق للولاء نوعاً من المناعة السهلة بوجه قيام الأحزاب والحركات والنقابات والتجمعات المهنية والسياسية التي كانت تستقي سبب وجودها من غير المنبع الطائفي. فاصبحت شجاعة اللبنانيين بالاعتراف بهويتهم الطائفية قيدا كريها استغلته النخبة السياسية لاسرهم ضمن شبكة احادية الجانب عرفت كيف تديرها، بمنع انتظام اللبنانيين خارج رقابتها.

فتحول المكسب الديمقراطي الى سجن للديمقراطية منعها من النمو والارتقاء. ويجدر باللبنانيين وهم يقامرون اليوم بوحدتهم ان يتذكروا دائما ان اياً من طوائفهم على الاطلاق لم تتميز يوما بالديمقراطية في ثرائها السياسي الذاتي، وانها نشات، دينياً واجتماعياً، على شبكات متصلة من القهر والاستغلال والاضطهاد. وبالتالي فما كان اللبنانيون قد تلذذوا بديمقراطيتهم (على علاتها) لولا تعدد طوائفهم. فان هم رفضوا بتسرع وفاشية، حق الاختلاف الطائفي، تعرضوا على الأرجح للمسارات التي عرفها غيرهم في المنطقة، وهي مسارات لا يبدو انهم معجبون بها كثيراً. وان افترقت الطوائف عن بعضها في كانتونات مستقلة، لنشا في كل واحد منها نظام استبدادي شرقي صغير... كتلك الأنظمة العربية التي كان اللبنانيون جميعاً يهزأون منها ايام مرحلتهم الليبرالية الغابرة. اذاك لا يعود معنى لبنان، بل انه تماماً ينتفي.